تقييم برامج عصرنة نظام الرقابة والاشراف المصرفي لبنك الجزائر في ظل احتمالية تطبيق متطلّبات الحوكمة المصرفية للجنة بازل

Evaluation of the programs of modernization of the banking control and supervision system of the Bank of Algeria in light of the possibility of applying the banking governance requirements of the Basel Committee

د. كحلة عبد الغني [1*]

[1] جامعة يحي فارس بالمدية (الجزائر)، ***kahela.abdelghani@univ-medea.dz***

تاريخ الاستلام: 2022/12/31 تاريخ القبول: 2023/03/28 تاريخ النشر: 2023/06/05

ملخص:

أصدرت لجنة بازل مقرّرات تتضمن متطلبات وعوامل يقوم عليها نظام الحوكمة في المؤسسات المصرفية، حيث باتت معظم الدول ترتكز عليها وتعمل بمقتضاها وفق أفضل الممارسات الدولية من أجل التخفيف من المخاطر المحتملة أو تجنبها حفاظاً على سلامة انظمتها المصرفية.

لهذا تهدف هذه الورقة البحثية الى تحليل مؤشرات النسب المالية لتقييم برامج عصرنة نظام الرقابة والاشراف المصرفي المعتمدة من طرف بنك الجزائر في ظل تطبيق متطلبات الحوكمة المصرفية للجنة بازل، حيث شكلت هذه الأخيرة تطورا كبيرا في مجال الرقابة المصرفية وثقافة جديدة في إدارة المخاطر المصرفية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، نظام الرقابة المصرفية والاشراف المصرفي، مؤشرات النسب المالية.

تصنيف JEL: G21

Abstract:

The Basel Committee lunched decisions about the requirements and factors of governance system in banking institutions. Therefore, the majority of these countries adopt these requirements to preserve the integrity of their banking systems.

This paper aims to analyze indicators of financial ratios to evaluate the programs of modernization of the banking control and supervision system approved by the Bank of Algeria in light of the application of the banking governance requirements of the Basel Committee, as the latter constituted a major development in the field of banking supervision and a new culture in banking risk management, especially with Increasing financial crises in many countries and the accompanying collapse of banking institutions.

Keywords: *Banking governance, banking control system and banking supervision, financial ratios indicators.*

Jel Classification Codes: G21

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

نظرا لتزايد الأزمات المالية في العديد من الدول وما رافقها من انهيار مؤسسات مصرفية ذات سمعة وانتشار دوليين، جاءت مقررات اتفاقية لجنة بازل لتطبيق متطلبات الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي، حيث شكلت هذه الأخيرة تطورا كبيرا في مجال الرقابة المصرفية وثقافة جديدة في إدارة المخاطر المصرفية.

وعليه كان لزاما على الجزائر أن تباشر إلى إصلاح نظامها المصرفي والمالي بما يتماشى وطبيعة الأنظمة الاقتصادية العالمية واتجاه العولمة للتكيف مع مقرّرات الحوكمة المصرفية للجنة بازل، لا سيما التدابير الجديدة والمستوحاة من المعايير الدولية، والمتمثلة اساسا في الأمر رقم 04-10 المتعلق بالنقد والقرض، النظام رقم 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية والتعليمة رقم 14-01 التي جاءت بنظم الملاءة المصرفية، هذه التدابير التي انبثق عنها برامج لعصرنة نظام الرقابة والاشراف المصرفي المعتمدة من طرف بنك الجزائر من اجل تحليل ومتابعة مؤشرات النسب المالية لأنظمة الصلابة المصرفية على البنوك، والتي تهدف إلى كشف المخاطر التي تهدّد النشاط البنكي والعمل على سلامته واستقراره.

من خلال ما سبق، فان **إشكالية البحث** يمكن طرحها في التساؤل التالي:

ماهي وضعية مؤشرات تقييم الأداء المالي لبرامج عصرنة نظام الرقابة والاشراف المصرفي لبنك الجزائر على البنوك في ظل احتمالية تطبيق متطلبات الحوكمة المصرفية للجنة بازل؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي **الاسئلة الفرعية** التالية:

- ما هي متطلبات الحوكمة المصرفية التي جاءت بها لجنة بازل وعوامل تطبيقها؟
- ما هي برامج عصرنة نظام الرقابة والاشراف المصرفي المعتمدة من طرف بنك الجزائر؟
- ما هي وضعية مؤشرات النسب المالية لتقييم اداء نظام الرقابة والاشراف المصرفي لبنك الجزائر لأجل سلامة واستقرار القطاع المصرفي في الجزائر؟

ولمحاولة الاجابة على اشكالية البحث انطلقنا من **الفرضيات** التالية:

- تهدف متطلبات الحوكمة المصرفية التي جاءت بها لجنة بازل إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة الازمات المالية وحتى التنبؤ بحدوثها لتجنبها مستقبلا؛
- إن تطبيق برامج عصرنة نظام الرقابة والاشراف المصرفي المعتمدة من طرف بنك الجزائر تهدف الى تعزيز الإطار الاحترازي للقطاع المصرفي كما هو موصى عليه في متطلبات الحوكمة المصرفية للجنة بازل؛

- ان تحليل مؤشرات النسب المالية للبنوك يؤدي الى تقييم وضعية برامج عصرنة نظام الرقابة والاشراف المصرفي لبنك الجزائر من اجل تشخيص مدى سلامة الوضعية المالية والاقتصادية للقطاع المصرفي في الجزائر.

كما أن **الأهداف** التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذا البحث تكمن فيما يلي:

- تطوير عوامل تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري لتتوافق مع متطلبات لجنة بازل للحوكمة المصرفية؛
- تبيان مدى اهتمام بنك الجزائر في المحافظة على سلامة وصلابة القطاع المصرفي من خلال تطبيقه لمعدلات التنظيم الاحترازي وكذا برامج عصرنة نظام الرقابة والاشراف المصرفي على البنوك؛
- تحليل اهم المؤشرات والنسب المالية المطبقة في بنك الجزائر من اجل تشخيص الوضعية المالية والاقتصادية للقطاع المصرفي في الجزائر.

وفي محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث واختبار الفرضيات، سوف نعتمد في بحثنا هذا على **المنهج الوصفي التحليلي** بدءاً بمعرفة محتوى متطلّبات الحوكمة المصرفية حسب مقررات لجنة بازل وعوامل تطبيقها، مروراً باستعراض معدلات التنظيم الاحترازي وكذا برامج نموذجية من اجل عصرنة نظام الرقابة والاشراف المصرفي لبنك الجزائر، وصولاً في الأخير الى تحليل اهم المؤشرات والنسب المالية المطبقة في هذا الاخير من اجل تشخيص وتقييم الوضعية المالية والاقتصادية للقطاع المصرفي في الجزائر.

ومن اجل انجاز هذه البحث، ارتأينا أن نقدم هذ البحث في ثلاث (03) محاور:

أولا- متطلّبات وعوامل تطبيق الحوكمة المصرفية حسب مقرّرات لجنة بازل؛

ثانيا- معدّلات وبرامج نظام الرقابة والاشراف المصرفي المعتمدة من طرف بنك الجزائر؛

ثالثا- تحليل مؤشرات النسب المالية لتقييم نظام الرقابة والاشراف المصرفي لبنك الجزائر.

2. متطلّبات وعوامل تطبيق الحوكمة المصرفية حسب مقررات لجنة بازل:

قبل الخوض في محتوى متطلبات الحوكمة المصرفية، لابد من الاشارة مبدئيا الى ماهية هذه الحوكمة وأهميتها.

1.2ماهية الحوكمة المصرفية:

من اجل الإلمام بماهية الحوكمة المصرفية سنتكلم عن مفهومها، فضلا عن اهمية تطبيقها في النظام المصرفي

1.1.2 مفهوم الحوكمة المصرفية:

لا يخرج مفهوم الحوكمة المصرفية في معناه العام عن مفهوم حوكمة الشركات، حيث يذهب بعضهم إلى اعتماد تسمية حوكمة الشركات للمنظمات المصرفية بحوكمة الشركات في القطاع المصرفي أو حوكمة الشركات في المصارف، وإن التعاريف التي نوردها أدناه، ما هي إلى تعابير عن وحدة المفهوم في مختلف المؤسسات المالية وغير المالية لكن بصيغ لفظية مختلفة (الربيعي و راضي حمد، 2011، صفحة 29) حيث هناك عدة تعاريف للحوكمة المصرفية نذكر منها:

- الحوكمة المصرفية هي الأسلوب الذي من خلاله يحكم مجلس الإدارة والمديرين والإدارة العليا، أعمال وقضايا ومعاملات المصرف، ويوضح هذا الأسلوب كيف يتم وضع أهداف المصرف، عمليات المصرف اليومية والأساسية، الوفاء بالالتزامات التي قطعت للمساهمين، حماية مصالح المودعين، وضع نشاطات وسلوك المصرف جنبا إلى جنب مع توقعاته وأهدافه المسطرة والذي سيعمل بأسلوب سليم للوصول إلى ذلك؛ (Sebastian, 22-23 may 2007, p. 03)
- تشمل الحوكمة من المنظور المصرفي الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدّد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل، حماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين؛ (سليمان محمد مصطفى، 2009، صفحة 282)

من خلال التعاريف السابقة، يمكن تلخيص مفهوم الحوكمة المصرفية على انها النظام الذي تتمّ بموجبه إدارة المصارف ومراقبتها من أجل تحقيق غاياتها، وبالتالي فهي النظام الذي يتعامل المصرف بموجبه مع مصادر رؤوس أموال المساهمين والمستثمرين المؤسسين لوضع الخطط والسياسات التي تضمن حسن التنفيذ من خلال التقيد بتطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح ووضع الأنظمة المناسبة والفعالة للتدقيق والرقابة الداخلية، وهذا يتم كله في اطار مجموعة القواعد واللوائح القانونية، المحاسبية، المالية والاقتصادية التي توجّه وتحكم الإدارة في أداء عملها.

2.1.2 أهمية الحوكمة في المصارف:

تزداد أهمية الحوكمة في المصارف نظرا لطبيعتها الخاصة، حيث ان إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة ولكن يؤثر أيضا على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهم فيما يعرف بسوق ما بين البنوك، وبالتالي يؤثر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ومن ثم حتما على الاقتصاد ككل، هذا الأمر الذي يؤدي حتما إلى ارتفاع حجم المخاطر على

مستوى القطاع المصرفي، وبالتالي يمكن القول أن الحوكمة المصرفية لديها أهمية واسعة، وتكون المراقبة أكثر تشددا على مستوى المصارف حيث تتميز بوجود تداخل في المصالح بين مختلف الأطراف بشكل معقد، وبالتالي لا بد من وجود نظام حوكمة واضح وجيد يساهم في توضيح حقوق وواجبات كل الأطراف المعنية (خوني و فكرون، 06-07 ماي 2012، صفحة 08)، فضلا على ان تزايد أهمية تفعيل وتطبيق الحوكمة في البيئة المصرفية يرجع لسببين أساسيين هما: (معراج و حديدي، 06-07 ماي 2012، صفحة 12)

- خضوع القطاع المصرفي عالميا ومحليا لإجراءات رقابة تختلف عن باقي المؤسسات، وحتى تستطيع المؤسسات المصرفية مواجهة المصارف العالمية لابد لها من الالتزام بالمعايير الرقابية العالمية مثل معايير بازل وما حملته من ضرورة الالتزام بكفاية رأس المال؛
- يعتبر القطاع المصرفي من أهم مكونات اقتصاديات الدول، لذا تعدّ المصارف من أشد القطاعات الحساسة للمخاطر بسبب الخصوصية في تركيبة حقوق الملكية.

كما تظهر أهمية الحوكمة المصرفية كذلك من خلال كونها نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف حيث أنها تمثل عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية في المصارف مما يؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي لها.

2.2 متطلّبات الحوكمة المصرفية للجنة بازل وعوامل تطبيقها:

تقوم لجنة بازل بمراجعة متطلّبات الحوكمة المصرفية الصادرة عنها دوريا حتى تتأكد هذه اللجنة من استمرار صلة هذه المتطلبات في إطار الحوكمة المصرفية ومدى اهميتها من قبل المصارف والمشرفين عليها، فضلا عن ضمان تنفيذ فعال لهذه المتطلبات من خلال وضع عوامل تعزيز لخلق بيئة داعمة لتطبيق الحوكمة المصرفية حسب مقرّرات لجنة بازل.

1.2.2 متطلّبات الحوكمة المصرفية للجنة بازل:

تناولت الأوراق الاستشارية الصادرة عن لجنة بازل في مجملها متطلبات لازمة للحوكمة المصرفية، وهذه المتطلبات تتمثل في النقاط التالية: (الربيعي و راضي حمد، 2011، الصفحات 82-83)

- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومدققي الحسابات؛
- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات؛

- مراقبة خاصة للمخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المصرف؛
- توافر دليل عمل ومعايير للسلوك الملائم، ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير؛
- استراتيجية المصرف المعدّة جيدا التي بموجبها يمكن قياس نجاح المصرف الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك؛
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمناً تسلسلاً وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد لمجلس الإدارة.

2.2.2 عوامل تطبيق متطلبات الحوكمة المصرفية حسب لجنة بازل:

هناك مجموعة من العوامل الأساسية التي يجب توافرها لدعم التطبيق السليم لمتطلبات الحوكمة داخل الجهاز المصرفي، والمتمثلة فيما يلي: (بنك الاسكندرية، 2003، الصفحات 10-11)

- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات سواء خارجية أو داخلية؛
- ضمان توافر مراقبة ملائمة بواسطة الإدارة العليا؛
- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية التي يقومون بها؛
- مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة؛
- تعزيز دور السلطات الرقابية؛
- وضع أهداف استراتيجية ومجموعة القيم والمتطلبات التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية؛
- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة المصرف وأهدافه واستراتيجيته والبيئة المحيطة؛
- وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية في المصرف.

3. معدّلات وبرامج نظام الرقابة والاشراف المصرفي المعتمدة من طرف بنك الجزائر: في سياق تعزيز الإطار الاحترازي والمتمثل في اعتماده في نهاية سنة 2014 في إطار المقاربة النموذجية لبازل2، وكذا

تعزيز المتطلبات من الأموال الخاصة القاعدية من خلال إنشاء وسادة الأمان كما هو موصى به في معايير بازل3.

في هذا الصدد، تم التركيز في سنة 2016 على تعميق وتقييم ظروف تطبيق القواعد والمعايير التنظيمية المنبثقة من إعادة صياغة الإطار الاحترازي (معدلات التنظيم الاحترازي المطبقة في البنوك الجزائرية)، وكذا من خلال إدراج التعديلات اللازمة على عمليات الرقابة في ظل عصرنة نظام الرقابة وكذا مهام الاشراف المصرفي من طرف بنك الجزائر بتطبيق مجموعة من برامج السلامة المصرفية.

1.3 معدلات التنظيم الاحترازي المطبقة في البنوك الجزائرية:

تطبّق البنوك التجارية في الجزائر المعدلات الاحترازية التالية:

1.1.3 رأس المال الأدنى:

بصدور النظام رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر والذي ألغى أحكام النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04 مارس 2004، أصبحت قاعدة رأس المال الأدنى للبنوك التجارية تساوي عشرين (20) مليار دينار جزائري، ومبلغ ستة (06) ملاير وخمسمائة (500) مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية المحددة دون أن يقل هذا المبلغ عن 50% من حجم الأموال الخاصة. (بنك الجزائر، المادتين 72-71 من النظام رقم 03-18 ، 04 نوفمبر 2018).

2.1.3 نسبة تغطية المخاطر (نسبة الملاءة):

تم الاعتماد في احتساب نسبة تغطية المخاطر وهي عبارة عن العلاقة التي تربط بين الأموال الخاصة والمخاطر المرجحة على نفس المعادلة لاتفاقية بازل الأولى:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{صافي الأموال الخاصة}}{\text{المخاطر المرجحة}} \geq 8\ \%$$

وتتفق نسبة الملاءة للبنوك العمومية والخاصة في الجزائر بشكل عام مع متطلبات التنظيم الحذر، فقد بلغت هذه النسبة في نهاية عام 2009 ما متوسطه 21,78%، حيث قدرت بـ 19,10% بالنسبة للبنوك العمومية، و35,26% بالنسبة للبنوك الخاصة مقابل 16,54% في عام 2008، أين قدّرت بـ 15,97% للبنوك العمومية و20,24% للبنوك الخاصة. (Banque d'Algérie, Juillet 2010, pp. 103-104)

3.1.3 نسبة تقسيم المخاطر:

تعتبر عملية تقسيم المخاطرة وتوزيعها إحدى الطرق المتبعة من طرف البنوك للتقليل من احتمالات المخاطر التي قد تؤدي إلى الإفلاس، وتهدف هذه النسبة إلى تحديد سقف العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية للبنك والتزاماته على أهم مدينيه فرديا أو جماعيا، وتحدّد قواعد الحذر المطبقة في الجزائر نوعين من تقسيم المخاطر يتوجب على كل بنك ومؤسسة مالية احترامهما كما يلي:

- نسبة قصوى بين مجموع المخاطر الناتجة عن عملياته مع نفس المستفيد ومبلغ صافي الأموال الخاصة، حيث حددت المادة (2) من التعليمة 94-74 الصادرة بتاريخ 1994/11/29 المتعلقة بتثبيت قواعد الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية نسبة 25% لمجموع المخاطر التي تتعرض لها عمليات البنوك والمؤسسات المالية مع زبون واحد أو مجموعة من الزبائن، بحيث لا تتجاوز هذه النسبة مبلغ الأموال الخاصة لدى البنك، ويتم الوصول إليها على مراحل بدءا بـ40% ابتداء من 01 جانفي 1992 ثم 30% ابتداء من 01 جانفي 1993 لنصل الى 25% ابتداء من 01 جانفي 1995 وفق ما يلي:

$$\text{نسبة المخاطر} = \frac{\text{المخاطر الناتجة عن المستفيد}}{\text{صافي الأموال الخاصة}} \geq 25\%$$

كما تتعلق المخاطر الناتجة عن الزبون بمخاطر الميزانية وتلك خارج الميزانية، ويؤدي تجاوز هذه النسبة إلى تخصيص تغطية للمخاطر تتمثل في ضعف نسبة الملاءة بـ 16%؛ (دريس، 2006/2007، صفحة 116)

- نسبة قصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها البنك بسبب عملياته مع المستفيدين الذي تحصّل كل واحد منهم على قروض تتجاوز نسبة 15 % من صافي الأموال الخاصة بحيث لا يجب أن تفوق عشر (10) مرات صافي الأموال الخاصة للبنك.

4.1.3 نسبة الأموال الخاصة والمصادر الدائمة: تعتبر هذه النسبة من القواعد الاحترازية الحديثة النشأة داخل المنظومة المصرفية الجزائرية، إذ لم يتم اعتمادها إلا مع نهاية عام 2004، واصبحت واجبة التطبيق بعد مرور مرحلة انتقالية من عام 2004 إلى عام 2006، وقد حدّد النظام رقم 04-04 المؤرخ في 19 جويلية 2004 النسبة المسماة "معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة" والذي يجب على

البنوك التقيد به بغرض الإبقاء على نوع من التوازن بين استخداماتها والموارد الطويلة الأجل بالعملة الوطنية، ويتم حساب هذا المعامل كما يلي:

$$\frac{\text{الأموال الخاصة والشبيهة + الموارد طويلة الأجل}}{\text{صافي العقارات + سندات المساهمة وسندات الفروع + سندات المساهمة+ الاستحقاقات العديمة الأداء أو المشكوك في تحصيلها + القيم المنقولة غير المدرجة في قائمة الأوراق}} \geq 25\%$$

5.1.3 مستوى الالتزام الممنوحة للمساهمين والمدراء:

لقد سمح قانون النقد والقرض 90-10 للبنوك أن تمنح قروضا لمديرها وللمساهمين فيها شريطة أن لا يتعدى مجموع هذه القروض 20% من أموالها الخاصة، على أن تخضع هذه القروض للترخيص المنصوص عليه في نص المادة (627) من قانون التجارة، كما يجب أن يسبق الترخيص منح القروض. (بنك الجزائر، المادة 44 قانون 90-10 ، 1990)

6.1.3 الاحتياطات الإجبارية:

حسب المادة (93) من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك احتياطيا والتي تودع لديه حسابا مجمدا ينتج فوائد أو لا ينتجها حيث يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع هذه الودائع أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض أنواع هذه التوظيفات وذلك بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية، وبصدور التعليمة رقم 10-04 في 15 ديسمبر 2010 المعدلة والمتممة للتعليمة رقم 04-02 تم رفع معدل الاحتياطي الإلزامي إلى 9%، ويتم العمل بهذا المعدل ابتداء من تاريخ صدور هذه التعليمة.

7.1.3 الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة التكميلية:

يشترط أن لا تدرج الأموال الخاصة التكميلية عند حساب الأموال الخاصة إلا في حدود مبلغ الأموال الخاصة الأساسية (أي لا يمكن أن تكون أكبر منها)، كما أن الأموال الخاصة التكميلية الناتجة عن إصدار سندات أو عن الاقتراض لا يمكن أن تدرج في حساب الأموال الخاصة التكميلية إلا في حدود 50% من مبلغ الأموال الخاصة الأساسية.

8.1.3 تصنيف الالتزامات (عناصر خارج الميزانية):

يتم تصنيف الالتزامات خارج الميزانية (ما عدا الالتزامات المرتبطة بسعر الفائدة وسعر الصرف) إلى أربع (04) فئات (الفئة الأولى: خطر مرتفع، الفئة الثانية: خطر متوسط، الفئة الثالثة: خطر معتدل والفئة الرابعة: خطر ضعيف)، أما الالتزامات غير الواردة ضمن هذه الفئات فيتم تصنيفها من طرف البنك وفقا لخصائصها المشابهة لإحدى الفئات الأربع، وفي حالة الشك يتم استشارة اللجنة المصرفية، وهذا طبقا للتعليمة رقم 94-74 المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية في البنوك.

9.1.3 الالتزامات خارج الميزانية:

بالنسبة للالتزامات خارج الميزانية فإن حساب المخاطر المرجحة يتم من خلال تصنيف الالتزامات إلى أربعة (04) أصناف وهذا بموجب التعليمة رقم 94-74 المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية في البنوك، وهذا ما يوضحه الجدول 1 (انظر الملاحق)، وتجدر الإشارة حسب هذا الاخير إلى أن خطر سعر الفائدة وسعر الصرف لم يتم أخذهما بعين الاعتبار في حساب ترجيح المخاطر، ويتوقف الحساب فقط على خطر المدين (خطر الائتمان) في نظام الترجيح.

2.3 برامج عصرنة نظام الرقابة والإشراف المصرفي المعتمد من طرف بنك الجزائر:

في إطار المهمة المسندة لبنك الجزائر في مجال الرقابة المصرفية لأجل الاستقرار المالي في اطار تطبيق متطلبات الحوكمة المصرفية للجنة بازل وفقا للأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتمم للأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، قام بنك الجزائر ابتداء من سنة 2016 ببرامج عصرنة تهدف إلى تعزيز قدراته في التحليل والكشف عن مواطن الضعف النظامية في القطاع المصرفي، وتقييم ظروف تطبيق القواعد والمعايير التنظيمية من خلال إدراج التعديلات اللازمة على عمليات الرقابة في ظل عصرنة مهام الرقابة المصرفية من طرف بنك الجزائر بتطبيق مجموعة من برامج الرقابة والسلامة المصرفية وهذا تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل2؛

1.2.3 برنامج نموذج التوقعات المالية:

في إطار عصرنة الرقابة المصرفية لبنك لجزائر، تّم في سبتمبر 2012 إبرام عقد مساعدة تقنية مع البنك الدولي يتضمن اقتناء وانشاء نموذج معلوماتي متكامل وديناميكي لإدارة اختبارات قدرة المؤسسات المصرفية على تحمل الضغوط (المخاطر المصرفية) يحمل اسم "نموذج التوقعات المالية"، حيث تم في سنة 2016 تحقيق أولى تمارين اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، وذلك بهدف تقييم سيولة وملاءة المصارف وفقا لنوعين: نوع قاعدي ونوع متقدم لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط، اين أجريت هذه الاختبارات على مستوى مصرفين على امتداد ثلاث (03) سنوات، حيث أنجزت هذه

الاختبارات وفق نموذج فردي واستعمال انماط مستوحاة من التطورات التاريخية لسلاسل من البيانات لكل من المصرفين، كما يسمح التطبيق العملي لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط وفق سيناريو قاعدي باكتشاف نقاط الضعف المتعلقة بمخاطر السيولة والملاءة للمؤسسات المصرفية الخاضعة للاختبار، في حين يبقى دخولها حيز الانطلاق بصفة كاملة مرهوناً بتصميم سيناريوهات اقتصادية كلية لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط. (بنك الجزائر، سبتمبر 2017، صفحة 111)

2.2.3 نموذج البرنامج المعلوماتي (SYNOBA):

سعيا لتطوير التطبيق المتعلق بطريقة CAMEL (نظام التقييم المصرفي الامريكي) تم تطوير نموذج البرنامج المعلوماتي SYNOBA، حيث يندرج هذا المشروع في إطار إرساء نظام تنقيط مصرفي جزائري يهدف إلى جمع كل التقارير المحاسبية والاحترازية الواردة من المصارف والمؤسسات المالية في نطاق تناسقي والتشغيل الآلي لرقابتهم بغية التأكد من اتساق مختلف التقارير وتعميم البيانات الصادرة وفقا لمتطلبات هيئة الاشراف المصرفية بهدف مقاربة أشغال الإشراف بالمتطلبات الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي تنص عليها لجنة بازل، حيث عمل بنك الجزائر على مواصلة جهود عصرنة الأدوات الخاصة بمراقبة القطاع المصرفي، وتمحورت أعمال تطوير أدوات الرقابة بالمساعدة التقنية للبنك الدولي حول تطوير نظام متكامل لاختبار القدرة على تحمل الضغوط، وذلك باستخدام منهجية طورها صندوق النقد الدولي بالمساعدة التقنية لخبراء من البنك الدولي والخزينة الأمريكية، حيث ترتكز هذه المنهجية على نظام توقعات مالية واختبار القدرة على تحمل الضغوط على المستوى الكلي، حيث يندرج هذا المشروع المسمىSYNOBA في إطار مواصلة إقامة نظام التَّنقيط المصرفي الجزائري والذي شُرع فيه منذ سنة 2012. (بنك الجزائر، سبتمبر 2017، صفحة 112)

4. تحليل مؤشرات النسب المالية لنظام الرقابة المصرفية في بنك الجزائر:

سنحاول في هذا المحور تبيان وضعية مؤشرات الرقابة المصرفية للقطاع المصرفي خلال سنوات فترة الدراسة (2012 – 2018) بالاعتماد على مؤشرات صندوق النقد الدولي والتي يصرح بها بنك الجزائر لهذه المؤسسة المالية، وكذا مؤشرات النسب المالية التي يعتمد عليها نظام الرقابة والاشراف المصرفي الجزائري (طريقة التنقيط المصرفي) باعتبار ان النسب المالية تزوّد الأطراف المعنية بالتحليل لفهمٍ أفضل لظروف البنك، وأهم هذه النسب هي: الربحية، السيولة، الأمان، (جعفر الخطاب، 2009، صفحة 154) يضاف إليها نسب رأس المال، لا سيما مؤشرات النسب المالية التي يعتمد عليها

صندوق النقد الدولي في تحليل القطاع المصرفي. (Fonds Monétaire International (FMI), 2006, p. 02) وهذا ما يوضحه الشكل 1(انظر الملاحق).

وعليه، سنحاول من خلال هذه الدراسة التكلم على أهم المؤشرات المالية التي يراها بنك الجزائر ملائمة في تقييم نظام الرقابة لبنك الجزائر من اجل سلامة القطاع المصرفي في إطار متطلبات الحوكمة المصرفية للجنة بازل.

1.4 مؤشر كفاية رأس المال للبنوك:

يُعتبر مؤشر نسب الملاءة الإجمالية للمصارف من اهم مؤشرات سلامة النظام المصرفي، حيث تم تعزيزها من قبل بنك الجزائر وذلك من خلال تطبيق التعليمة (08-04) (بنك الجزائر، 23 ديسمبر 2012، صفحة 15)، وهذا ما يوضحه الجدول 2 والشكل 2 (انظر الملاحق).

حسب الجدول والشكل السابقين بلغت نسب الملاءة الإجمالية للبنوك مستوى مرتفعا في سنة 2019 بنسبة 23,62%، ولكنه سرعان ما عرفت تدهورا مع باقي السنوات الموالية، ليسجل أدنى مستوى له سنة 2016 بنسبة 15,98%، الا انه سرعان ما عرفت هذه النسبة تحسنا نوعيا في السنتين المواليتين لتسجل سنة 2018 قيمة مقدارها 18,90%.

إلا أن هذه النسبة تبقى جيدة كونها أعلى بكثير مما هو منصوص عليه من المعايير الدنيا الموصي بها في إطار لجنة بازل3 والتي تساوي 08%، باعتبار معدل ملاءة المصارف في نهاية 2016 بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية بلغت 16,4%، في حين بلغت نسبة الملاءة للأموال الخاصة النظامية 18.9%. (بنك الجزائر، سبتمبر 2017، صفحة 96)

2.4 مؤشر حجم السيولة: يعتبر عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، وعنصر السيولة أحد الأسباب المؤدية إلى وقوع البنوك في مشكلات فشلها في الوفاء بالتزاماتها، فإذا واجه البنك مشكلات معقّدة في تدني جودة أصوله فإنه يصاب بالخسائر مما ينعكس بدوره على المؤشرات العامة للسلامة المصرفية، خصوصا أنه أثبتت الدراسات الاقتصادية على أن معظم الأزمات المصرفية سببها الرئيسي في السيولة (بوخلخال، 2012، صفحة 12)، والجدول 3 والشكل 3 (انظر الملاحق) يوضّحان تطور حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2012-2017)؛

حيث يشير الجدول والشكل السابقين الى أن حدوث انخفاض محسوس في حجم السيولة مع انخفاض فائض حجم الودائع من طرف البنوك مقارنة بالقروض الموزعة، لا سيما مع نهاية سنة 2014 حيث انتقل حجم السيولة لهذه الاخيرة من 2614.6 مليار دينار جزائري إلى 16865.5 مليار دينار

جزائري في نهاية سنة 2015، لتبلغ 848.5 مليار دينار جزائري في نهاية 2016، لتستقر حجم السيولة في السداسي الأول من سنة 2017 وتعرف تحسنا نوعيا حيث بلغت 1273 مليار دينار جزائري نهاية شهر جوان لهذه السنة.

وإذا كانت حجم السيولة البنكية قد انخفضت خلال سنتي 2015 و2016 متأثرة بالعجز المرتفع لميزان المدفوعات وبالتالي انخفاض الودائع البنكية، فإن استقرارها خلال السداسي الأول من 2017 يتوافق مع عودة عمليات إعادة تمويل البنوك من طرف بنك الجزائر والمتمثلة في عمليات إعادة الخصم (أوت 2016)، وعمليات السوق المفتوحة ذات آجال استحقاق مختلفة ابتداء من مارس2017. (بنك الجزائر، 2017، صفحة 7)

3.4 مؤشر مردودية البنوك:

لمعرفة مردودية وهامش الربح للبنوك الجزائرية سيتم الاعتماد على تطور نسب المؤشرات التي يوضحهما الجدول 4 والشكل 4 (انظر الملاحق).

من خلال الجدول والشكلين السابقين يتبين بقاء نسبة مردودية المصارف جيدة لسنة 2020، بالرغم من الانخفاض الطفيف لمردودية الأموال الخاصة لذات السنة مقارنة بالمعدلات المسجلة في سنتي 2018 و2019 على التوالي، حيث في سنة 2020 بلغ معدل مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال) نسبة 18,04% في حين بلغ نفس المعدل نسبة 20,38% و23,55% لسنتي 2019 و2018 على التوالي، اما مردودية الأصول (العائد على الأصول) فقد بلغت النسبة 1,83% لسنتي 2020 و2019 في مقابل نسبة 1,98% لسنة 2018.

ويرجع التراجع في معدل مردودية الأموال الخاصة للمصارف العمومية عن الارتفاع الأقوى لمتوسط الأموال الخاصة مقارنة بارتفاع النتائج بسبب تكلفة إعادة التمويل المعدومة من قبل والتي تضاف إلى تكاليف المصارف، ويُفسّر ارتفاع النتائج الذي يتماشى مع ارتفاع الأصول للاستقرار النسبي لعائدها على الأصول، وفي المقابل بقيت معدلات مردودية الأموال الخاصة ومردودية أصول المصارف الخاصة مستقرة نسبيا خلال السنتين الأخيرتين لتنخفض في سنة 2017 بسبب ارتفاع متوسط أصولها الخاصة بـ 6,1% وارتفاع متوسط أصولها بـ6%. (بنك الجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 22)

4.4 مؤشِّرا نجاعة السياسة الائتمانية: من اجل ضبط حجم السيولة وتفادي انعكاساتها التضخمية على الاقتصاد وتوجيهها نحو الاستخدام العقلاني عوض الإفراط في منح قروض غير مجدية للاقتصاد،

فانه لابد من دراسة مؤشري نجاعة السياسة الائتمانية والتي يمكن تلخيصهما وفق الجدول 5 والشكل 5 (انظر الملاحق).

فمن خلال الجدول والشكل السابقين، يُترجم الاتجاه التصاعدي للقروض متوسطة وطويلة الأجل بانخفاض نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول إلى 24.08% لسنة 2016 مقارنة بـ27.17% و37.96% لسنتي 2015 و2014 على التوالي، وكذا انخفاض نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل والتي انتقلت بـ59,84 % لسنة 2016 مقارنة بـ61.64% و82.06% لسنتي 2015 و2014 على التوالي، والذي يمثل مؤشر حجم الودائع لأجل على حجم القروض والذي يبيّن مدى اعتماد البنوك على الودائع وخصوصا المتوسطة والطويلة منها لتمويل نشاطها الائتماني بحيث اذا سجلت هذه النسبة معدلا أقل من (01) فانه يظهر لجوء البنوك إلى الودائع الجارية في منح الائتمان.

لكن ونظرا لهيمنة البنوك العمومية على المنظومة البنكية في الجزائر بنسبة تفوق 90% فلا يمكن الحكم على نجاعة السياسة الائتمانية في الجزائر من عدمها.

5. خاتمة:

نظرا لتطور السوق المصرفية العالمية وكذا التأثر بما أصدرته لجنة بازل من قرارات في اطار متطلبات تطبيق الحوكمة المصرفية كنتيجة لتزايد الأزمات المالية في العديد من الدول وما رافقها من انهيار لمؤسسات مصرفية دولية، فقد جاءت هذه الدراسة لتبيان مدى اهتمام بنك الجزائر بمتطلبات تطبيق الحوكمة المصرفية للجنة بازل من اجل المحافظة على سلامة وصلابة القطاع المصرفي لا سيما مع بداية سنة 2016 اين تم ادخال معدلات التنظيم الاحترازي وكذا برامج نموذجية من اجل عصرنة نظام الرقابة والاشراف المصرفي على البنوك، فضلا عن تقييم هذا الاخير من خلال تحليل اهم المؤشرات والنسب المالية المطبقة فيه من اجل تشخيص الوضعية المالية والاقتصادية للقطاع المصرفي في الجزائر.

وعليه فان نتائج هذه الدراسة والتي يمكن من خلالها الاجابة على اشكالية الموضوع، فيمكن القول عموما ان مؤشرات النسب المالية للقطاع المصرفي في الجزائر مقبولة، بدليل ان القطاع المصرفي باقٍ على متانته عموما بحكم انه لم يتضرر كثيرا بالأزمات المالية الراهنة بدءا بالأزمة المالية العالمية ومرورا بالأزمة النفطية، ولكن مازال يفتقر هذا القطاع الى جودة الاصول من خلال عوائد هذا الاخير باعتبار ان البنوك العمومية تهيمن على القطاع المصرفي بنسبة كبيرة، مما قد ينجرّ الى سوء تطبيق الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري بصفة عامة، وايضا سوء تطبيق متطلبات الحوكمة

المصرفية التي ميّزت الوظيفة الرقابية لبنك الجزائر بصفة خاصة بصفته المشرف والرقيب على البنوك الأخرى.

ومن خلال ما جاء في هذه الدراسة وبناء على النتائج المتوصل إليها، ومن اجل تطوير عوامل تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري لتتوافق مع متطلبات لجنة بازل للحوكمة المصرفية، وذلك من خلال ضرورة إيجاد بيئة داعمة للحوكمة بإعداد ميثاق خاص بالحوكمة في البنوك الجزائرية، لهذا يمكن تقديم جملة من **الاقتراحات** التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه في هذا البحث على النحو التالي:

- ضرورة تحلّي سلطة الرقابة لبنك الجزائر في الجزائر بنوع من الصرامة والحزم في إخضاع البنوك إلى متطلبات تطبيق الحوكمة المصرفية للجنة بازل، فصياغة الأحكام لا يُسقط المسؤولية وإنما تمام أدائها والامتثال الكامل لها، لذلك ينبغي منح صلاحيات أوسع للسلطات الرقابية لمكافحة التجاوزات دون عرقلة كفاءة الجهاز المصرفي؛
- يجب أن يكون هناك إصلاح مستمر للنظام المصرفي الجزائري لاسيما نظام الرقابة المصرفية لبنك الجزائر من أجل مسايرة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، خاصة وأن القطاع المصرفي شديد التقلّب مما يزيد من توقعات تعرّض البنوك لمختلف المخاطر؛
- ضرورة توفير نظام متطور للاتصالات لجمع المعلومات الدقيقة والكافية في الوقت الملائم وتحليلها لاتخاذ قرارات سليمة ووضع تصور شامل للأوضاع داخل الجهاز المصرفي، فالتكنولوجيا المتطورة تعتبر محورا حاسما في نجاح العمل المصرفي ككل للتكيف مع متطلبات لجنة بازل للحوكمة المصرفية؛
- ضرورة استناد البنوك التجارية في الجزائر على تصنيفات مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية المعترف بها دوليا حتى تتمكن من التكيف مع معايير اتفاقية بازل الداعمة للحوكمة المصرفية؛
- العمل على تشجيع البنوك التجارية في الجزائر على عقد دورات تدريبية منتظمة بهدف تعريف المحاسبين بطرق قياس المخاطر التي وردت في لجنة بازل، وكيفية استخدامها لتقدير الخسائر المتوقعة لمخاطر الائتمان من اجل تحقيق فعال للحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري.

6. قائمة المراجع:

Bibliographie

1. *Banque d'Algérie. (Juillet 2010). Rapport annuel 2009: Evolution Economique et Monetaire en Algerie. Alger.*
2. *Fonds Monétaire International (FMI). (2006). Indicateurs de solidité financière: guide d'établissement. Washington: Financial institutions.*
3. *Sebastian, M. (22-23 may 2007). International and Mena wide trends and developments in bank acorporategovernance. Riyadh: The institute of banking-IFC: Corporate governance for banks in Saudi Arabia forum.*
4. بنك الاسكندرية. (2003). دعم الحوكمة في الجهاز المصرفي. مصر: النشرة الاقتصادية.
5. بنك الجزائر. (04 نوفمبر 2018). المادتين 72-71 من النظام رقم 03-18 . المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر. الجزائر.
6. بنك الجزائر. (14 04, 1990). المادة 44 قانون 90-10 . المتعلق بالقرض والنقد. الجزائر.
7. بنك الجزائر. (2017). التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2017. الجزائر. تاريخ الاسترداد 20 09, 2022، من:

   https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletindeconjoncture_1ersemestre2017ar.pdf
8. بنك الجزائر. (23 ديسمبر 2012). النظام رقم 04-08، المادة 02 الفقرة أ. الجزائر.
9. بنك الجزائر) .ديسمبر 2019 .(التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2017 .

   Consulté le 09 15, 2022, sur https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf
10. بنك الجزائر. (سبتمبر 2017). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر. تاريخ الاسترداد 02 03, 2022، من التقرير السنوي: *https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2016ar.pdf*
11. جعفر الخطاب .(2009) .إعادة هيكلة المصارف -دراسة تطبيقية .(Vol. 01) -الاردن: دار دجلة ناشرون وموزعون.
12. حاكم محسن الربيعي، و عبد الحسين راضي حمد. (2011). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة. الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر. والإيداع.

13.رابح خوني، و نسرين فكرون. (06-07 ماي 2012). دور حوكمة الجهاز المصرفي في الحد من عملية غسيل الأموال. حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري (صفحة 08). بسكرة: جامعة محمد خيضر.

14.رشيد دريس. (2006/2007). إستراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق(اطروحة دكتوراه علوم). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة دالي ابراهيم.

15.سليمان محمد مصطفى. (2009). دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري "دراسة مقارنة". الإسكندرية: الدار الجامعية.

16.هواري معراج ، و آدم حديدي. (06-07 ماي 2012). نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية. حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري (صفحة 12). بسكرة: جامعة محمد خيضر.

17.يوسف بوخلخال. (2012). أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية -دراسة حالة بنك CAMELS-. مجلة الباحث(10)، 12.

7. ملاحق:

جدول 1: ترجيح مخاطر الالتزامات خارج الميزانية

صنف الخطر	طبيعة المدين	نسبة الخطر المقابل
خطر ضعيف	إدارات مركزية، إدارات محلية، بنك الجزائر، الحساب البريدي الجاري والخزينة العمومية.	% 0
خطر معتدل	البنوك والمؤسسات المالية المقيمة في الجزائر	% 20
خطر متوسط	مؤسسات القرض المقيمة في الخارج	% 50
خطر مرتفع	العملاء والمستخدمون	% 100

Source: Bank of Algeria, Juin 2022, Bulletin Les Statistiques de la Balance des Paiements, 1992 – 2020, Site*: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_retro_juin_2022.pdf, (consulté le 14/06/2022),* pp : 91-96.

الشكل 1: مؤشرات النسب المالية التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي في تحليل القطاع المصرفي.

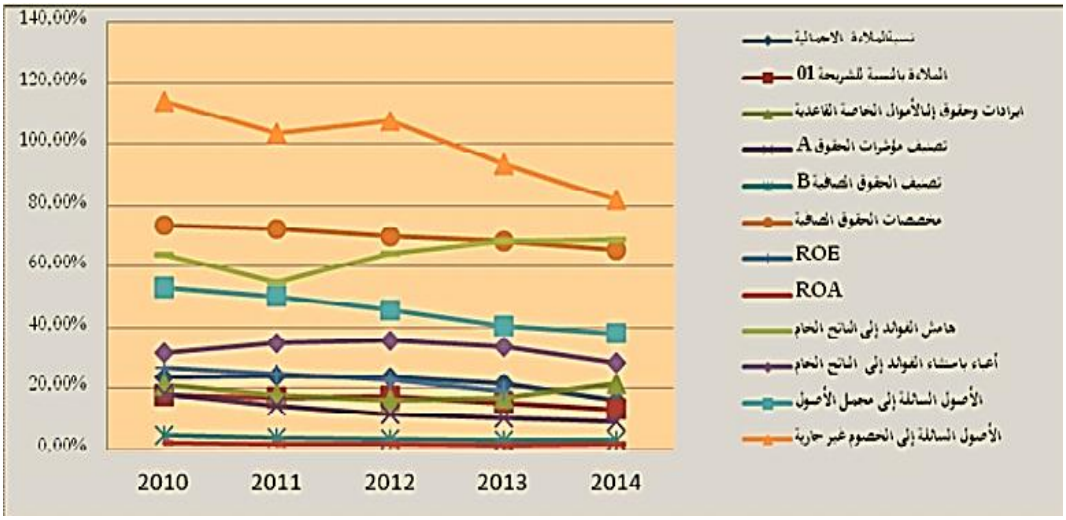

Source: Banque d'Algérie, Juillet 2015,

Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie,

Site: *https://www.bank-of algeria.dz/pdf/rapportba_2014/rapportannuel_ba2014.pdf, (Consulté le 05/05/2022),* p: 163

جدول 2: تطور نسبة الملاءة الإجمالية للبنوك الجزائرية للفترة (2016-2020)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الملاءة الاجمالية للبنوك الجزائرية	%15,98	%18,39	%18,90	%23,62	%21,50

المصدر: بنك الجزائر، ديسمبر 2021، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2020، الصادر في الموقع: *https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2020ar_site.pdf*، تاريخ التحميل: 2022/06/04.

الشكل 2: منحنى بياني يبيّن تطور نسبة الملاءة الإجمالية للبنوك الجزائرية للفترة (2016-2020)

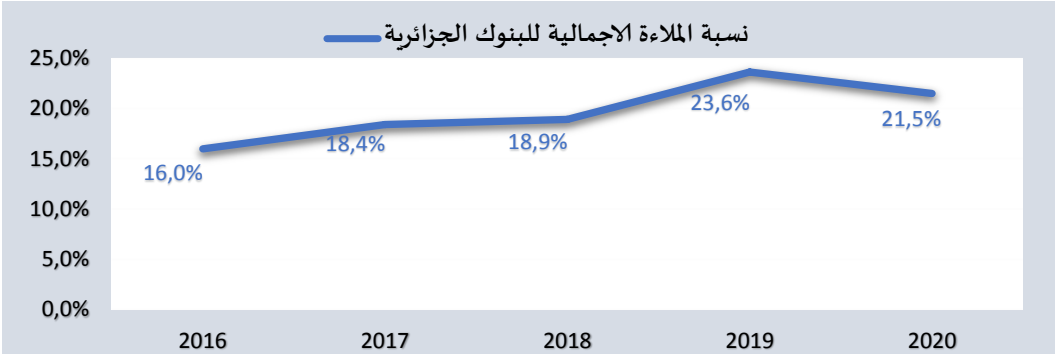

المصدر: من اعداد الباحث بناء على جدول 2.

جدول 3: تطور حجم السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2012-2017)

السنوات	حجم الودائع (1)	حجم القروض (2)	فائض السيولة (1) – (2)
2012	7 235 ,8	4 287,6	2939.4
2013	7787,4	5 156,3	2632.9
2014	9117,5	6 504,6	2614.6
2015	9 596,4	7 277,2	1686 .5
2016	9 319 ,1	7 909,9	848.5
2017	9 743,9	8 470,6	1273 .3

الوحدة: مليار دينار جزائري

المصدر: بنك الجزائر، 2017، نشرة الوضع الاقتصادي، التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2017، ص ص : 11-14، الصادر في الموقع:

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletindeconjoncture_1ersemestre2017ar.pd،

تاريخ التحميل:2022/04/25.

الشكل 3: منحنى بياني يبيّن تطور حجم السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2012-2017)

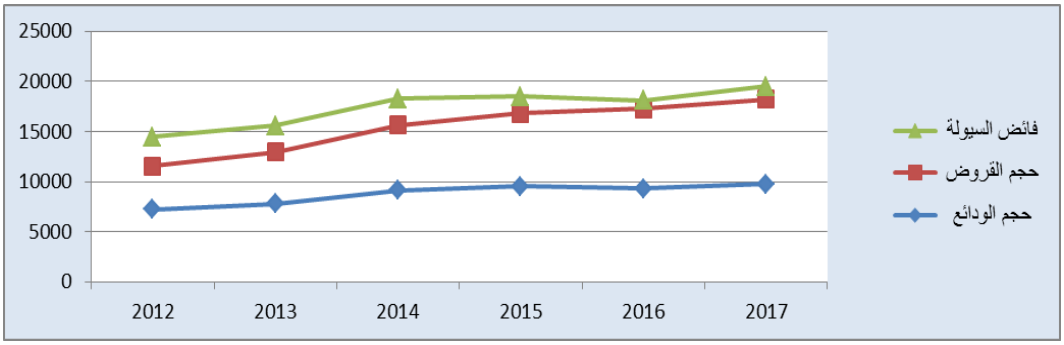

المصدر: من اعداد الباحث بناء على جدول 3

جدول 4: تطور نسب مؤشر مردودية البنوك للفترة (2016-2020)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
مردودية الأموال الخاصة	%22,67	%19,00	%23,55	%20,38	%18,04
مردودية الأصول	%1,93	%1,67	%1,98	%1,83	%1,83
نسبة هامش الربح إلى الدخل الاجمالي	%64,23	%69,45	%68,51	%66,82	%73,59

المصدر: بنك الجزائر، ديسمبر 2021، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2020، الصادر في الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2020ar_site.pdf، تاريخ التحميل: 2022/06/04.

الشكل 4: منحنى بياني يبيّن تطور نسب مؤشر مردودية البنوك للفترة (2016-2020)

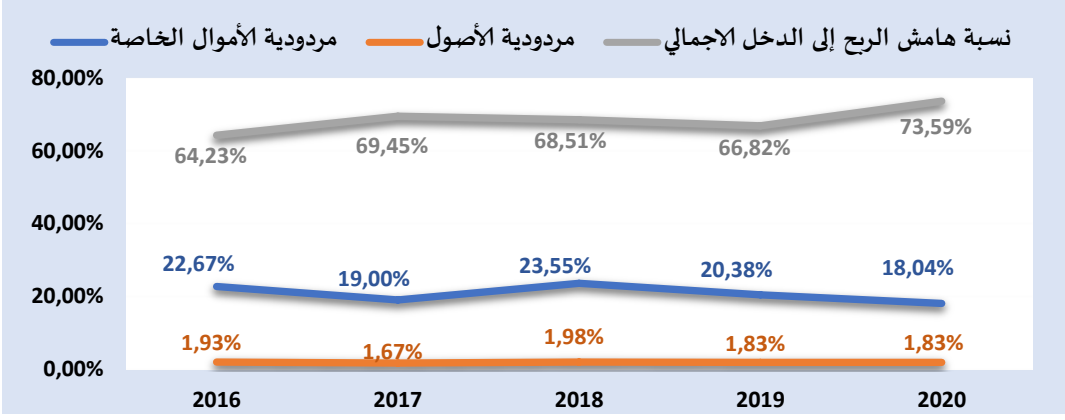

المصدر: من اعداد الباحث بناء على جدول 4

جدول 5: تطور نسب مؤشّرا نجاعة السياسة الائتمانية للفترة (2012-2016)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	%45,87	% 40,46	%37,96	%27,17	%24,08
نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	%107,51	%93,52	%82,40	%61,64	%59,84

المصدر: بنك الجزائر، سبتمبر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، الصادر في الموقع: *http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm*، تاريخ التحميل: 2022/09/02.

الشكل 5: منحنى بياني يبيّن تطور نسب مؤشّرا نجاعة السياسة الائتمانية للفترة (2012-2016)

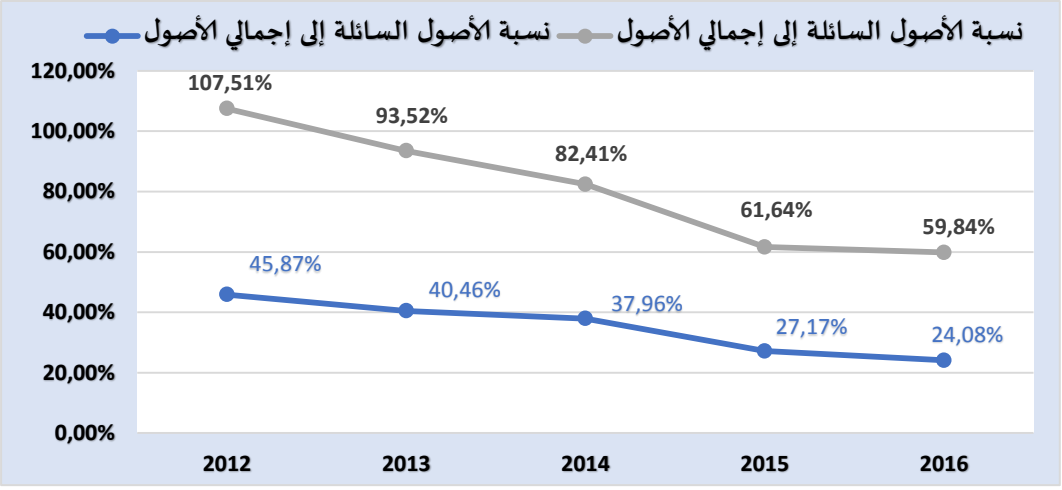

المصدر: من اعداد الباحث بناء على جدول 5